

**الإجابة النموذجية لمقياس قانون مكافحة الفساد (السنة الثالثة ، قانون عام ،
المجموعة " أ ")**

- لقد أخطأت النيابة العامة في توجيه تهمة الإثراء غير المشروع لمصطفى لعدم توفر أهم ركن من أركان هذه الجريمة و هو صفة الموظف (وفقا للمادة 2 فقرة ب من القانون 06-01) و الذي لا يتوفر في مصطفى بإعتباره تاجرا (5 نقاط) ، بتالي فالتكييف الصحيح لما قام به مصطفى هو إرتكاب جريمة تبييض الأموال . (3 نقاط)

- نعم يختلف الأمر لوكان المتهم شرطيا ، ففي هذه الحالة يمكن توجيه تهمة الإثراء غير المشروع المعاقب عليها في المادة 37 من قانون مكافحة الفساد . (3 نقاط) .

- العقوبات المقررة في هذه الحالة تتمثل في :

- الحبس من 10 إلى 20 سنة وغرامة مالية من 20 إلى 100 مليون سنتيم . (5.5 نقطة)

- العقوبات التكميلية الإلزامية : كالحرمان من حق من الحقوق الوطنية و المدنية و العائلية (كالعزل و الإقصاء من جميع الوظائف ..) (0.5 نقطة)

- الحجر القانوني (0.5 نقطة) ، المصادرة الجزئية للأموال (0.5 نقطة) ، العقوبات التكميلية الاختيارية (تحديد الإقامة، المنع من الإقامة ..) (0.5 نقطة) ، مصادرة العائدات و الأموال غير المشروعة (0.5 نقطة) ، الرد (0.5 نقطة) ، إبطال العقود و الصفقات و الإمتيازات (0.5 نقطة)